دور الإنفاق الاستثماري الحكومي في النمو الاقتصادي بالعراق
دراسة استشرافية

الباحثة: نور شدهان عداي
الدائرة الاقتصادية
وزارة المالية
noorsh2@yahoo.com

أ.د. لورنس يحيى صالح
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد
Lorance_phd@yahoo.com

المستخلص:

يهدف هذا البحث الى دراسة دور الإنفاق الأستثماري الحكومي في النمو الاقتصادي، متضمناً رؤية أستشرافية بأستخدام مرونات النمو القطاعية في العراق لعام 2020. وقد أعتمد الباحثان المنهج الأستنباطي لغرض الوصول الى هذا الهدف كونه يستنبط الأحكام من مكنون النظرية الاقتصادية بعد دراسة مدى أنطباقها على واقع الاقتصاد العراقي من عدمه، وتطلب ذلك أستخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي للسلاسل الزمنية مع التنبؤ من خلال بناء سيناريوهات مختلفة لتمكين المهتمين من متابعة التطورات الاقتصادية لما سيؤول اليه النمو الاقتصادي لهذا العام. وتوصل الباحثان الى ضعف دور الإنفاق الاستثماري الحكومي في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق، وبذلك نقترح زيادة التخصيصات الاستثمارية للقطاعات الانتاجية بمعدل يتجاوز الحد الادنى للجهد الأنمائي 15-25% لغرض تنويع الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف.

الكلمات المفتاحية: التخصيصات الاستثمارية، مرونات النمو القطاعية، النمو الاقتصادي، الطاقة الأستيعابية، الأستشراف المستقبلي.

The role of government investment spending in the economic growth of Iraq: Foresight Study

Researcher: Noor Shadahan Adday
Economic Department
Ministry of Finance

Prof. Dr. Lorance Yahya Salih
College of Administration and Economics
University of Baghdad

Abstract:

This research aims to study the role of government investment spending in economic growth, including an outlook for using sectoral growth elasticities in Iraq for the year 2020. The researchers adopted the simplistic approach for the purpose of reaching this goal, as it derives the provisions from the components of economic theory after studying the extent of its applicability to the reality of the Iraqi economy or not. This required the use of a descriptive and analytical method of time series with forecasting by building various scenarios to enable those interested to follow the economic developments of what will lead to economic growth for this year. The researchers found the role of investment spending in achieving economic growth in Iraq, Thus, we propose to increase the investment allocations to the productive sectors at a rate that exceeds the minimum development effort 25-25% for the purpose of diversifying the economy and achieving the targeted economic growth.

Keywords: Investment allocations, Sectoral growth elasticities, Economic growth, Absorptive capacity, Foresight.

المقدمة

مما لا شك فيه أن للإنفاق الأستثماري الحكومي دور كبير في زيادة الطاقات الانتاجية وتحقيق التنمية القطاعية ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ولقد تجلى دور الإنفاق الأستثماري الحكومي في النمو الاقتصادي للعراق بعد عام ٢٠٠٣ بضعف التخصيصات الموجهة نحو القطاعات الانتاجية مما أدى الى إنخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم الأعتماد على قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما جعل من معدلات النمو في العراق معدلات غير حقيقية.

ووفق هذا المنطلق، جاء هذا البحث ليرسم ثلاث سيناريوهات متوقعة للنمو الاقتصادي لعام ٢٠٢٠ وإحتمالية تحقيق معدل نمو فعلي (ناتج الاستخدام غير الكامل) وهو المسار الذي دأب الاقتصاد العراقي على تحقيقه في السنوات الماضية ليعكس حالة شبه الجمود في القطاعات الإنتاجية وتدني التنمية الاقتصادية في البلد وهذا ما تطلب إعداد إستراتيجية تنموية تستهدف الوصول الى النمو الاقتصادي المنشود.

إشكالية البحث: قصور الإنفاق الأستثماري الحكومي في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، من ثم عدم الوصول الى معدل النمو الاقتصادي المستهدف. وهذا ما قادنا الى التساؤل التالي:

(هل أدى الانفاق الاستثماري الحكومي الى تنشيط الاقتصاد ورفع معدلات النمو الاقتصادي في العراق أم لا؟)

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية مفادها "وجود عدم توازن في نمو القطاعات الاقتصادية جراء إنخفاض التخصيصات الاستثمارية وإنخفاضها كفاءة الانفاق الأستثماري، ومن ثم أن وجود ستراتيجية تنموية تتضمن تحقيق النمو المتوازن للقطاعات الاقتصادية وإتباع ستراتيجية أحلال الواردات يقود الى احداث طفرة في معدلات النمو الاقتصادي".

أهداف البحث: تتجلى أهداف البحث في سعيه الى تحقيق الآتي:

١. دراسة دور الإنفاق الأستثماري الحكومي في النمو الاقتصادي في العراق من خلال تحليل معدل التغير بالناتج والمساهمة النسبية للقطاعات الانتاجية، فضلاً عن تحليل اتجاهات التخصيصات الاستثمارية حسب القطاعات الاقتصادية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٩).

٢. الأستشراف المستقبلي لمعدلات النمو القطاعية والنمو الاقتصادي لعام ٢٠٢٠ في العراق.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على ضعف الإنفاق الأستثماري الحكومي والذي أسهم في حدوث تراجع في القطاعات الانتاجية نتيجة عدم التوازن المتناسب للتخصيصات الاستثمارية وتدنيها والذي قاد الى نمو اقتصادي غير حقيقي يساهم فيه قطاع النفط بنسبة كبيرة وتراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية في النمو الاقتصادي.

حدود البحث: تتضمن حدود البحث كل من:

- **الحدود الزمنية:** تغطي هذه الدراسة المدة (٢٠٠٣-٢٠١٩) مع التنبؤ بالفترة ٢٠٢٠.
- **الحدود المكانية:** (العراق) نموذجاً للدراسة.

منهجية البحث: تم أستخدم المنهج الأستنباطي كونه يستنبط الاستنتاجات من الفروض المحددة المتعلقة بالمتغيرات بالاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي مع أستخدام الأسلوب الكمي من خلال الأستعانة بالأساليب الاحصائية وتحديداً المتوسطات.

المبحث الأول: الجانب النظري

المطلب الأول: الأستثمار الحكومي (المفهوم والأسباب والنظريات التي تناولته)

أولاً. مفهوم الأستثمار الحكومي The concept of government investment: أختلفت وجهات نظر الكُتاب في تحديد تعريف شامل لمفهوم الاستثمار الحكومي حسب نظرته وكل منهم تناوله من جانب معين والذي لايخرج في اطاره عما جاء في الآتي:

الجانب	التعريف
الاقتصادي	يعرف الاستثمار الحكومي على أنه "الإنفاق على بناء المشروعات الجديدة أو توسيع طاقاتها الانتاجية وهو ما يعني الإضافة الى المخزون وكذلك تنفيذ خطط واستراتيجيات طويلة الآمد تضعها الدولة (داود وآخرون، ٢٠٠٠: ١١٨). كما ويعرف بأنه "تخصيص رأسمال للحصول على وسائل انتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة بهدف زيادة الطاقة الانتاجية" (السامرائي، ٢٠٠٢: ١٣).
المالي	"نفقة تدرَ ايرادات على فترة طويلة بحيث يكون تمويلها برؤوس أموال دائمة، وهو جدول أستحقاق الإيرادات لدخول الأموال وخروجها" بمعنى آخر أن الأستثمار يهتم بتوازن الموارد والاستحقاقات عبر الزمن (أحمد، ٢٠١٦: ١٠).
القانوني	"توظيف المال في أي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على البلد"[١].

ثانياً. تحليل أسباب إنخفاض الأستثمار الحكومي وفق نموذج الفجوات الثلاث: تذهب الأدبيات الاقتصادية الى أن تحديد أسباب إنخفاض الأستثمارات التي تعوق إتجاه تحقيق النمو الاقتصادي في البلد التي تضمنها نموذج الفجوات الثلاث (Three Gap Model) الذي أقترحه كل من (Solimano 1990; Bacha 1990; Taylor, 1994)، وهو توسيع لنموذج الفجوتين الذي جاء بهما الاقتصاديان (Chenery & Strout) عام 1966 (مصطيفى وسانية، ٢٠١٤: ٢٩٦).

وتتضمن الفجوات الثلاث: الفجوة الداخلية (الأستثمار-الإدخار) المتمثلة بعدم كفاية المدخرات لتلبية متطلبات الأستثمار لتحقيق مستوى النمو المنشود، والفجوة الخارجية (الأستيرادات-الصادرات) التي ترتبط بنقص التمويل الأجنبي اللأزم لتمويل المستوردات الرأسمالية للحفاظ على النمو الاقتصادي نتيجة عدم كفاية عوائد الصادرات، والفجوة المالية - فجوة الطاقة الاستيعابية - (النفقات-الايرادات) ترتبط بضعف الموارد المالية الحكومية المتاحة لتمويل الأستثمارات العامة لدعم مستوى الانتاج الممكن (السواعي، ٢٠١٢: ٢٧١). إذ يبدأ ظهور الفجوات الثلاث في اقتصادات البلدان من قصور المدخرات المحلية المتاحة عن تلبية الأحتياجات الأستثمارات الكلية المطلوبة لأسباب تتعلق بضعف الاجهزة الانتاجية، إنخفاض كفاءة الأستثمار والتشغيل، زيادة معدلات السكان، إنخفاض الدخل القومي المؤدي الى إنخفاض متوسط نصيب الفرد وأرتفاع الميل الحدي للأستهلاك، ضعف المؤسسات المصرفية... وغيرها، وفي ظل عجز الصادرات عن تمويل الواردات مما يؤدي لحدوث فجوة الموارد والتي تتمثل في الفرق بين ما يتحقق للبلد من موارد فعلية وما يحتاج اليه من موارد تمويلية لتلبية المتطلبات الاستثمارية والاستهلاكية خلال فترة معينة، فضلاً عن ضعف عوائد حصيلة الصادرات وبذلك تظهر فجوة

[١] المادة الأولى من قانون الأستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦.

التمويل الخارجي (بخيت، ٢٠٠٢: ٩)، في ضوء ذلك تزداد الحاجة الى رأس المال الأجنبي سواء في صورة (أستثمار أجنبي، قروض، منح) لسد ذلك النقص. ولكن الاقتصاد المحلي عادةً ما يواجه فجوة ثالثة بتأثير الفجوتين هي (فجوة الطاقة الإستيعابية) تلك الفجوة التي تستجيب بدرجة عالية للأستثمار، والأخير يستجيب هو الأخر بدرجة أكبر لحصيلة النقد الأجنبي، فعندما يعاني البلد من شح النقد الأجنبي فأن العبء الأكبر لتمويل الأستثمار سوف يقع على الإدخار المحلي "العائلي والحكومي" الا أن هذا الأخير لن يكون بمقدوره تغذية هيكل الأستثمار الذي تتطلبه عملية التنمية دون أن ينتاب ذلك الهيكل الأختلال والتشويه (عثمان وأخرون، ٢٠٠١: ٧)، مما يجعل تلك الدول تواجه ضعف الطاقة الأستيعابية المتمثلة بإنخفاض توجيه الأموال المنسابة للأستثمارات المنتجة الكفيلة بزيادة مرونة الجهاز الانتاجي ورفع GNP بما يكفي لسداد القروض وفوائدها مما يجعلها تحت قيد مالي متمثلاً بأرتفاع المكون الأجنبي، فضلاً عن ذلك فإنها تستعيض بالأنتعاش التجاري الناتج عن فائض التجارة الخارجية في غلق الفجوة المالية وبذلك تقع في حلقة مفرغة ينتج عنها إنخفاضاً في الأستثمار وتباطؤاً في معدلات النمو الاقتصادي (العنبكي، ٢٠١٠: ١٤١).

ثالثاً. جدلية المدارس الفكرية في نظرتها للأستثمار الحكومي: أسبغت النظريات الفكرية الاقتصادية على الأستثمار الحكومي طابعاً فريداً إذ ربطته بدور الدولة في النشاط الاقتصادي، ونجد أن تبنت المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية قد تبنت مفهوم الدولة الحارسة التي تمارس الوظائف التقليدية تقتصر على مجالات الخدمات الأساسية من الدفاع والأمن والقضاء وإدارة المرافق العامة، مع ترك النشاط الاقتصادي للأفراد بصورة جوهرية، لذا فأن دور الدولة يصب في توجيه النفقات لهذه الجوانب الأربع ولا يتعدى حدود ذلك (المحجوب، ١٩٧١: ١٥)، وبذلك لم يعط الكلاسيك أهمية لدراسة طبيعة ومحددات الإنفاق الحكومي بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وكانت نظرتهم للإنفاق الحكومي على إنه ذو طبيعة غير منتجة للثروة القومية لانها تنتقص من مجموع الثروة التي يتقاسمها الأفراد من ثم فهي لا تضيف شيئاً الى الدخل القومي وإنما تحول الثروة من القطاع الخاص الى العام (العمر، ١٩٨١: ١٤٦)، كما أن الأستثمارات تعود الى المؤسسات الفردية التي يحركها حافز الربح في بيئة تسودها الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة بين الأسواق وفق الية العرض والطلب (ناصف، ٢٠٠٨: ٧٥).

وبعد أن سادت النظرية الكلاسيكية مدة طويلة من الزمن ظهرت تطورات إقتصادية وإجتماعية وسياسية في العالم في ثلاثينات القرن الماضي متمثلة في الكساد العظيم والحرب العالمية الثانية مما أدى الى تغير المعتقدات وبدأت الدعوة الى تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية بقصد تحقيق التوازن الاقتصادي الذي عجز النظام الفردي عن تحقيقه وقد قامت الحكومة بالعديد من أوجه النشاط الاقتصادي لتحدث تحولاً في دور الدولة من الدولة الحارسة الى المتدخلة، لاسيما مع نشأة الدولة الاشتراكية وقيامها على أسس تخالف أسس النظام الرأسمالي وتلعب الدولة فيه دوراً في مجال التخطيط والتنظيم. وقد دعت هذه المدرسة الى أستخدام السياستين المالية والنقدية مع أعطاء دور للسياسة المالية ممثلة بالانفاق الحكومي في تحفيز الطلب الكلي ومن ثم تحقيق زيادة في الإنتاج التشغيل والاستخدام والوصول الى النمو الاقتصادي (القريشي، ٢٠١١: ٢٤٧) ويتم زيادة في الطلب الكلي من خلال جانبين الاول: زيادة الطلب الاستهلاكي عن طريق إعادة توزيع الدخول بين الأفراد الى جانب قيام الدولة بتقديم الخدمات الضرورية الى أصحاب الدخول المحدودة مجاناً أو بأسعار رمزية. والثاني: زيادة الطلب الأستثماري والذي تستهدف الحكومة إقامة مشاريع

أستثمارية وتقديم الاعانات النقدية للمستثمرين من خلال تخفيض سعر الفائدة أو تخفيض نسبة الضريبة (شقير، ١٩٨٨: ٢٧-٢٧٢). وبعد أنهيار النظام الاشتراكي وأخفاق السياسة الكينزية في حل الأزمات الاقتصادية ظهر الفكر الليبرالي الذي أنصب تركيزه على تحجيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية وحصرها في أدنى الحدود وأهم تلك التيارات الفكرية تيار المدرسة النقودية وتيار المدرسة التقليدية وقد عملت على تبني مبادئ خصخصة القطاع العام، وإعادة النظر في الحماية الاجتماعية وتخفيض الألتزامات الاجبارية وتخفيض الانفاق العام وإعطاء دور حيوي للقطاع الخاص على حساب القطاع العام وتحرير الأسواق النقدية والمالية وتوازناتها الاجتماعية والاقتصادية وبذلك أعطت الدور للقطاع الخاص في زيادة الأستثمار وتحقيق التنمية وتركزت الأستثمارات في الصناعات الخفيفة من أجل أحلال الواردات (سبع، ٢٠١٦: ١٥٩). وعلى غرار ذلك ظهرت تيار فكري داعي الى التكامل بين التخطيط المركزي ونظام اقتصاد السوق وهو ما يعرف بالشراكة بين القطاعين العام والخاص من أمثلتها تجربة جنوب شرق أسيا (النمور الاسيوية) هذه الدول التي حققت المعجزة الأسيوية منذ الستينات الى التسعينات من القرن العشرين التي تبنت تدخل الدولة في شكل أستثمارات ضخمة لتمثل قوة فعالة دافعة للنمو الاقتصادي (ياسر، ٢٠١٨: ٣)، وأستطاعت تحقيق قفزات في هيكلها الانتاجي من الزراعة الى الصناعة وأتبعت استراتيجيات صناعية كسياسة احلال الواردات لتحل السلع الاستهلاكية محل السلع المستوردة وابتدأت بالصناعات الاقل طلباً وهي صناعات السلع الاستهلاكية المعمرة وصناعات المدخلات الوسيطة لتنتقل تلقائياً الى ستراتيجية التصنيع من أجل التصدير وبذلك أصبح التوجه التصديري هو النمط التنموي السائد في تلك الدول بعد انتقالها من صناعات كثيفة العمل قائمة على احلال الواردات الى صناعات كثيفة رأس المال موجهة نحو التصدير (الموسوي، ٢٠١٦: ١٠١). وقد واجهت تلك الدول ازمة اقتصادية كبرى عام 1997 جراء التحول في أستثماراتها من الاستثمارات الحقيقية الى الأستثمارات المالية بهدف الحصول على الربح السريع الا أنها مازالت تحقق تقدماً بفعل الاستثمارات والشراكة بين القطاعين العام والخاص (محي الدين، ٢٠٠٠: ٢١).

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي (بين المفهوم ونظرة المدارس الاقتصادية)

أولاً. مفهوم النمو الاقتصادي Concept of economic growth: من الصعوبة إيجاد تعريف محدد للنمو الاقتصادي لما يخضعه هذا المتغير من تغييرات شديدة ويعرف بأنه "الزيادات التراكمية والمستمرة في الدخل الحقيقي عبر فترة زمنية محددة" أي إنه معدل التغيّر في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي" (عبد الله، ٢٠١٤: ١٣-١٤). كما يعرف بأنه "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها الأفراد ضمن اقتصاد معين (بن قدور، ٢٠١٢: ٦٣). وأفضل التعاريف وأشملها ما قدمه الاقتصادي كوزنتس الذي عرفه بأنه " عملية إحداث زيادة مستمرة في إنتاج الثروات المادية بمقادير اقتصادية معينة خلال مدة زمنية طويلة نسبياً ". وطبقاً لهذا التعريف هناك ثلاث خصائص تتصف بها عملية النمو هي (عبد الرضا، ٢٠١٣: ٦٩):

١. إنها تشتمل على مقادير اقتصادية معينة.
٢. إنها عملية تتصف بالأستمرارية على المدى البعيد.
٣. تتصف بالحركة والديناميكية لأنها تشمل خاصيتين من خواص الحركة هما التغير والزمن.

ثانياً. أنواع النمو الاقتصادي: يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي هي:

١. **النمو الطبيعي:** هو النمو الذي يحدث عبر مدة زمنية طويلة عند الأنتقال من مجتمع متخلف الى مجتمع متطور، كما حدث عند الأنتقال بالمسار التأريخي من مجتمع الاقطاع الى مجتمع الرأسمالية (القريشي ٢، ٢٠١٧: ٣٦).
٢. **النمو العابر:** هو النمو غير المستقر والذي لايأخذ صفة الديمومة وينشأ هذا النمو نتيجة لظروف خارجية طارئة نتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة في التجارة الخارجية لا تلبث أن تتلاشى ويزول معها النمو، مما يجعل هذا النمو الذي يحدث بشكل عرضي غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل فهو يحقق ظاهرة النمو بلا تنمية (كميل، ٢٠٠١: ٢٧).
٣. **النمو المخطط:** هو النمو الذي يتحقق نتيجة لعمليات تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته، مما يجعل قوته وفعاليته ترتبط بقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة. وهذا النمو الذاتي الحركة إذا ما أستمر مدة طويلة فأنه يتحول الى نمو مضطرد مصاحب للتنمية الاقتصادية (عريقات، ٢٠٠٦: ٢٦٨).

ثالثاً. المدارس الفكرية الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي: تضمنت الدراسة تحليل لأهم ما تناولته النظريات الاقتصادية لموضوع النمو الاقتصادي، وفي هذا المضمار يمكننا أن نميز بين مجموعتين رئيسيين هما:

١. **المجموعة الاولى:** النظريات المعتمدة في تفسيرها للنمو الاقتصادي من خلال العوامل التقليدية كالعمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي والموارد الطبيعية كما ورد في الفكر الكلاسيكي والكينزي والنيوكلاسيكي، ويمكن إدراج أهم ما جاءت به تلك النظريات وكالآتي (حسين وموسى، ٢٠١٧: ٣):

أ. **النظرية الكلاسيكية:** حظي موضوع النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح بأهمية كبيرة لدى الاقتصاديين الكلاسيك أمثال أدم سمث وريكاردو ومالثوس وغيرهم. وقد أستند تحليلهم على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط. وأتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي. وكانت أبرز أهتمامتهم أن الانتاج دالة لعوامل الانتاج والتغير التقني على أعتبار أن الأرض تخضع لقانون الغلة المناقصة عند أفتراض ثبات الفن التقني ورأس المال المستخدم، كما أن النمو السكاني يحد من التراكم الرأسمالي بسبب تناقص الغلة للمنتجات الزراعية مما يقود الى إنخفاض الأجور والأرباح والإدخارات للأفراد وبالتالي إنخفاض التراكم الرأسمالي (القريشي ٣، ٢٠٠٧: ٦٤)، وبذلك يظهر دور المنظم في الحد من تناقص الغلة وزيادة الانتاج لما يقوم به من تحسينات وتجديدات في شكل أبتكارات يتولد عنها موجة من الأستثمارات الضخمة هذه الابتكارات تتمثل في أدخال منتج جديد أو تحسين مستمر في المنتجات أو أدخال طريقة جديدة للانتاج تؤدي بشكل أو بآخر الى زيادة الإنتاج (نسيمة ويوسف، ٢٠١٧: ١٠٦-١٠٧).

ووفق ما سبق، لقد أوعز الكلاسيكيون النمو الى التراكم الرأسمالي، وجعلوا من تقسيم العمل وتوسيع السوق عوامل مساعدة لزيادة الأرباح التي تكون المصدر الوحيد للإدخار والأستثمار من ثم تحقيق التراكم الرأسمالي (القريشي ٣، مصدر سابق: ٦٤).

ب. **النظرية الكينزية:** جاء نموذج هارود ودومار (1939-1945) الذي يبحث في متطلبات تحقيق النمو المستقر أستكمالاً للنموذج الكينزي. الذي ركز على رأس المال وتحديداً الإدخار الموجه للأستثمار لما له من دور كبير في توسع الطاقة الانتاجية ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي، وأفترض أن هناك علاقة بين الإدخار الموجه للأستثمار والنمو التي تأخذ الصيغة الرياضية $g = (S/K)$، هذا يعني كلما أزداد معدل الأدخار الموجه للأستثمار أزداد النمو، فيما ينخفض النمو مع زيادة معامل رأس المال/الناتج (عجمية وآخرون، ٢٠٠٨: ١٤٨). وقد طرح النموذج ثلاث أشكال للنمو الاقتصادي هي (بن قانة، ٢٠١٢: ٩٦):

- **معدل النمو الفعلي (G)**: هو نسبة الإدخار الى معامل رأس المال أي $G = S/C$

إذ أن S: حجم الإدخار الكلي، C: معامل رأس المال.

- **معدل النمو الطبيعي (Gn):** هو أقصى معدل نمو يسمح الوصول له من خلال أستغلال التطورات والتقدم التكنولوجي، بأفتراض وجود عمالة كاملة.
- **معدل النمو المرغوب به (Gw):** يمثل نسبة الإدخار الى معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون وعليه فإن $GW = S/CR$

إذ أن CR: معامل رأس المال الذي تمكن من تحقيق معدل النمو المرغوب به.

وبموجب معدلات النمو الثلاث إذا كان معدل النمو المرغوب به أعلى من معدل النمو الفعلي فأن الاقتصاد في حالة تضخم، والعكس إذا كان معدل النمو الفعلي أعلى من معدل النمو المرغوب به فأن الاقتصاد في حالة كساد، وإذا تساوى الأثنان فالاقتصاد متوازن في نموه.

ج. **النظرية النيوكلاسيكية:** يقوم النموذج النيوكلاسيكي التقليدي الذي جاء به الاقتصادي سولو على توسيع نموذج هارود ودومار عن طريق إدخال عنصر انتاجي إضافي الى جانب رأس المال وهو (عنصر العمل)، ومتغير ثالث مستقل هو المستوى التقني الى معادلة النمو الاقتصادي. ويقدم سولو أفترض تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال بينما يفترض ثبات الغلة للعنصرين معاً (Todaro & Smith, 2012: 158).

٢. **المجموعة الثانية**: هي النظريات الحديثة المعتمدة في تفسير النمو الاقتصادي بالاعتماد على العوامل الذاتية لغرض الوصول الى أستدامة النمو في الأجل الطويل. إذ منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي بدأ الاقتصاديون يشككون في أفتراضات النظرية النيوكلاسيكية في محاولة منهم لتحديد المصدر الأساسي لعملية النمو الاقتصادي وهو ما تمخض عنه (نظريات النمو الداخلي) وتتميز هذه النظريات في كونها اهتمت في البحث عن تفسير الزيادة في عوائد الحجم وتحليل دور التكنولوجيا في النمو بأعتباره متغير داخلي والأستثمار في رأس المال البشري (اقتصاد المعرفة) لما سيؤديه من زيادة انتاجية عوامل الانتاج والوصول الى نمو مستدام طويل الأجل (معروف، ٢٠٠٥: ٣٩٨).

وبذلك يتحقق النمو وفقاً لهذه النظرية من خلال واحد أو أكثر من العوامل الثلاث: حدوث زيادة كمية أو نوعية في عنصر العمل (النمو السكاني والتعليم)، تعميق في رأس المال (الإدخار والأستثمار) حدوث تحسين في المستوى التقني (Todaro & Smith, 2012: 158).

بخلاف ذلك جاءت (نظريات النمو الخارجي) للإقتصاديين (رومر ولوكاس وبارو وآخرون) التي أفترضت وجود وفورات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري والتي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الإنخفاض مع التركيز على المستوى التقني الذي يخلق وفرة في الناتج، مما يؤدي الى التباطؤ بالوصول الى تناقص الإنتاجية الحدية (عبد الله، مصدر سابق: ٥٣).

المطلب الثالث. العلاقة الاقتصادية بين الأستثمار والنمو الاقتصادي: تتدخل الحكومة في الاقتصاد بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال رفع او خفض الطلب الفعلي لتحقيق التشغيل الكامل والاستقرار الاقتصادي وتستخدم ادواتها المالية في ذلك سواء من خلال النفقات العامة أو الايرادات العامة أو كليهما معاً من خلال الموازنة العامة.

ويلعب الانفاق العام لاسيما الانفاق الاستثماري دوراً كبيراً في تنشيط الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي. إذ تستهدف الحكومة تحقيق مستوى عالي من الانفاق الحكومي بما فيه الانفاق الأستثماري للتأثير في مستوى الطلب الكلي والدخل القومي بآثر المضاعف بما يؤدي الى توليد طاقة إنتاجية ورفع مستوى التشغيل والاستخدام الكامل وتحقيق معدلات النمو الطبيعي (بركات، بلا: ٣١٤)، فضلاً عن أستجابة المعجل لدورة الاستثمار والاستهلاك وتحفيز الزيادة في الاستثمار المولد برفع الطاقات الانتاجية وإنتاج سلع أستثمارية تفوق السلع الأستهلاكية بأحدى العوامل المساعدة أو جميعها معاً تطوير رأس المال المادي (المخترعات والأبتكارات) أو أستخدام التكنولوجيا بكثافة أو تطوير رأس المال البشري (التدريب والتطوير) يقود ذلك الى تعميق رأس المال وزيادة التراكم الرأسمالي وبالتالي زيادة الدخل القومي بأضعاف وتحقيق معدل النمو المرغوب به (الوادي واخرون، ٢٠١٣: ١٣٩).

الا أن تدخل الدولة يختلف في مضامينه الاقتصادية جذرياً في الاقتصاد التقليدي عنه الاقتصادات الريعية التي تعتمد في بنيانها على قطاع واحد كون أن تلك الدول تواجه الى حد كبير ضعف في مرونة الجهاز الانتاجي تجاه مستوى الطلب الكلي، وأن تحفيز الاقتصاد الوطني من خلال الانفاق الحكومي لزيادة الطاقة الانتاجية والتشغيل والأقتراب من الاستخدام الكامل إذا ما تجاوز الطلب الكلي حدود العرض الممكن من السلع والخدمات يؤدي الى حدوث موجات تضخمية في الاقتصاد (ساميلسون وآخرون، ٢٠٠٦: ٣٨).

هذا إذا ما أخذنا أن المغالاة في التدخل الحكومي والسياسات الخاطئة التي اتبعتها الحكومة في السيطرة على مجمل النشاط الاقتصادي والمبالغة في التوسع في الانفاق الحكومي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى أوائل السبعينات من القرن الماضي أدت الى التأثير سلباً في الاقتصاد ومن ثم تراجع معدل النمو الاقتصادي إذ تمادت الدولة في نفقاتها الاستهلاكية لاسيما الانفاق العسكري على حساب الانفاق الاستثماري، فضلاً عن قيام الدولة بتملك الكثير من المشروعات الاساسية كمشاريع الطاقة والتعدين والنقل وخاصة في الدول الريعية مما ادى الى حدوث ما يطلق عليه (لعنة الموارد) إذ ساهمت إيرادات النفط في تحقيق طفرة في النمو من دون أن تصاحبها تنمية حقيقية، أو إصلاح سياسي ومؤسسي، فهي تحصل على مواردها على إيرادات النفط من دون وجود إنتاج حقيقي، وهذا ما جعل اقتصاداتها تعتمدا كليًا على قطاع النفط في الانتاج والتصدير (Kojo, 2015: 2)، وهو ما أسس لحالة من الازادواجية الاقتصادية نتيجة وجود قطاع واحد

متطور يشكل عِماد الاقتصاد والقطاعات الاخرى متخلفة والأول معزول تماماً عن القطاعات الاخرى. لذا فأن أي عدم توجيه الانفاق الاستثماري الحكومي كان يخلق نوع من التباعد بين تلك القطاعات الاقتصادية ويؤدي الى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

تأسيساً لما تقدم، تبرز أهمية حشد جميع الجهود والسياسات التي تستهدف الاستخدام العقلاني والكفء للموارد المالية المتاحة في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية، وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر أهمية وقدرة على رفع معدلات النمو الاقتصادي، إذ من دون رفع مستوى النمو الاقتصادي بنسبة تفوق مستوى السكان لايمكن تحقيق معدل أعلى من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد (مجيد، ٢٠١٨: ١٤٥)، وعلى أساس ذلك تواجه الحكومة خياران في أستخدام الموارد المالية لزيادة الأستثمار إتباع أما إستراتيجية النمو المتوازن أو إستراتيجية النمو غير المتوازن والتي يختلف آثرها حسب العوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، ويمكن إدراج الفرق بين الإستراتيجيتان في الآتي:

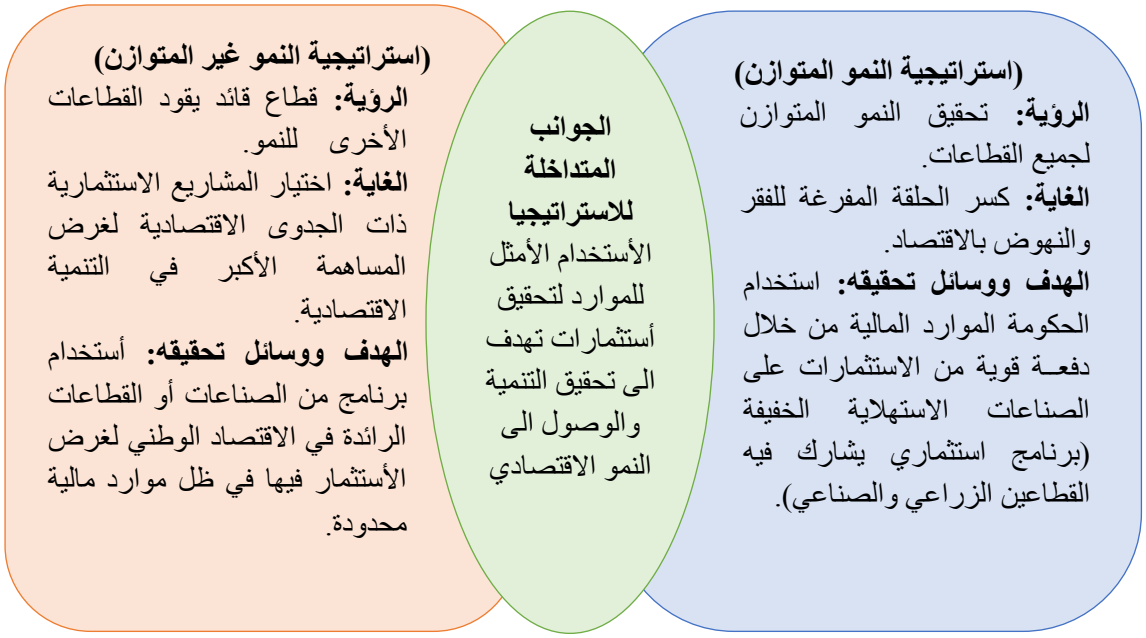

المخطط (١): ستراتيجيات التنمية الاقتصادية

إعداد الباحثان بالاعتماد على المصدر: عمرو محي الدين (١٩٧٥)، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، ص٢٨٥-٣١٣.

المبحث الثاني: تحليل اتجاهات تطور الإنفاق الأستثماري والنمو الاقتصادي في العراق

المطلب الأول. اتجاهات تطور الإنفاق الأستثماري في العراق: يعد الإنفاق الأستثماري الحكومي الركيزة الأساسية لتحريك النشاط الاقتصادي، إذ تستهدف الحكومة من خلال خططها الاستثمارية توجيه الإنفاق الأستثماري نحو القطاعات الإنتاجية وتحقيق التراكم الرأسمالي والوصول الى النمو الاقتصادي. ويبين الجدول (١) إتجاهات الإنفاق الأستثماري الحكومي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وكالآتي:

الجدول (١): الإنفاق الأستثماري ونسبته الى كل من الإنفاق العام والناتج في العراق للمدة (2003-2019) مليون دينار

	الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة) (1)	الإنفاق العام (2)	الإنفاق الاستثماري (3)	نسبة نمو الإنفاق الاستثماري % (4)	نسبة الإنفاق الاستثماري الى الإنفاق العام %(5=3/2)	نسبة الإنفاق الاستثماري الى الناتج المحلي %(6=3/1)
2003	66,398,213.0	17,080,003	1,003,070	—	5.9	0.4
2004	101,845,262.4	86,597,327	10,780,934	974.8	12.4	3.9
2005	103,551,403.4	61,785,856	7,605,246	(29.5)	12.3	3.7
2006	109,389,941.3	49,076,517	6,906,873	(9.2)	14.1	4.8
2007	111455,813.4	39,308,348	6,588,512	(4.6)	16.8	5.9
2008	120,626,517.1	59,695,827	13,288,390	101.7	22.3	12.4
2009	124,702,847.9	45,528,027	7,902,260	(40.5)	17.4	7.7
2010	132,687,028.6	56,062,511	12,432,727	57.3	22.2	11.7
2011	142,700,217.0	59,619,732	13,498,950	8.6	22.6	12.5
2012	162,587,533,0	75,046,092	20,950,003	55.2	27.9	18.1
2013	174,990,175.0	83,481,118	28,297,652	35.1	33.9	23.1
2014	178,951,406.9	85,895,184	26,561,138	(6.1)	30.9	21.7
2015	183,616,252.1	57,225,354	18,768,276	(29.3)	32.8	15.1
2016	208,932,109.7	49,676,571	12,429,598	(33.8)	25.0	8.8
2017	201,059,363.1	50,869,350	11,094,650	(10.7)	21.8	8.2
2018	199,129,298.5	54,277,307	9,275,391	(16.4)	17.1	6.9
2019	211,789,774.7	48,344,190	8,736,659	(5.8)	18.1	6.1
متوسط المدة					**20.8**	**10.1**

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات: وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، بيانات غير منشورة.

نلاحظ من الجدول (١) أن الإنفاق الاستثماري شكل نسب منخفضة الى إجمالي الإنفاق العام خلال مدة الدراسة تراوحت بين (5%-33%) بمتوسط مدة بنسبة (20.8%)، وذلك لاستحواذ الإنفاق الجاري على الحصة الاكبر في هيكل الإنفاق العام ، كما انه شكل نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الاجمالي بمتوسط مدة بنسبة (10.1%) بما يعكس ضعف أهتمام الحكومة بالجانب الاستثماري بالرغم من أهميته في توسيع الطاقة الانتاجية وزيادة معدلات التراكم الرأسمالي ومن ثم زيادة الدخل القومي، لأسباب متعددة أبرزها الظروف الامنية والسياسية التي مر بها البلد.

وعند التمعن في أقيام الإنفاق الأستثماري نجد أنه أرتفع في عام 2004 البالغ (10780.9) مليار دينار لينخفض في الأعوام 2005 و 2006 و 2007 بسبب تقلبات العوائد النفطية للايرادات العامة، ليعاود الأرتفاع في عام 2008 البالغ (13288.3) مليار دينار بنسبة ارتفاع (101%)، وينخفض إنخفاضاً شديداً عام 2009 البالغ (7902.2) مليار دينار بنسبة انخفاض (40.5%) جراء الركود الاقتصادي آثر الأزمة المالية العالمية، ولكن الإنخفاض في الإنفاق الأستثماري لم يدوم

طويلاً ليعاود الأرتفاع مرة أخرى الذي وصل الى أقصاه عام 2014 البالغ (26561.1) مليار دينار نتيجة للأرتفاع الشديد في أسعار النفط حتى بلغت 102 دولار للبرميل الواحد حتى منتصف العام ورغم تبني الحكومة في استراتيجية الموازنة (2013-2017) ستراتيجية تنموية الا أن إنخفاض أسعار النفط العالمية عام 2014 حالت دون تنفيذ ذلك لتعمل الحكومة على خفض الإنفاق العام وينعكس على الإنفاق الأستثماري للمدة (2015-2019). نتيجة لذلك يبرهن حالة التذبذب التي مر بها الإنفاق الأستثماري حقيقة أرتباطه بتقلبات النفط الخام ومقدار مامتحقق من العوائد النفطية، وفي ظل الريعية للاقتصاد العراقي فأن أي إنخفاض في أسعار النفط ينعكس سلباً في الإنفاق الأستثماري وانخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثاني. إتجاهات تطور النمو الاقتصادي في العراق: يمكن معرفة تطور النمو الاقتصادي في العراق من خلال رصد معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدون النفط وكما مبين في الجدول الآتي:

الجدول (٢): معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة في العراق خلال المدة (2003-2019) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (مع النفط) (1)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (بدون النفط) (2)	معدل النمو للناتج مع النفط % (3)	معدل النمو للناتج بدون النفط % (4)	عدد السكان (مليون نسمة) (5)	معدل نمو السكان (6)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (7=1/5)	معدل نمو متوسط دخل الفرد (8)
2003	66,398,213.0	26,884,092.6	—	—	26.3	—	1.1	—
2004	101,845,262.4	45,625,296.0	53.4	69.7	27.1	3.0	2.0	81.8
2005	103,551,403.4	54,487,785,7	1.7	12.8	28.0	3.0	2.3	15.0
2006	109,389,941.3	54,507,479.3	5.6	5.9	28.8	3.0	3.4	47.8
2007	111455,813.4	52,437,718.9	1.9	(3.8)	29.7	3.0	3.9	14.7
2008	120,626,517.1	54,290,178,9	8.2	3.5	31.9	2.8	5.1	30.8
2009	124,702,847.9	56,950,075.4	3.4	4.9	32.1	3.8	4.1	(19.6)
2010	132,687,028.6	64,285,057.1	6.4	12.9	32.5	2.6	5.1	24.4
2011	142,700,217.0	68,514,472.2	7.5	6.6	33.3	2.6	6.6	29.4
2012	162,587,533,1	78,781,838.9	13.9	15.0	34.2	2.6	7.5	13.6
2013	174,990,175.0	88,554,286.5	7.6	12.4	35.1	2.6	7.9	5.3
2014	178,951,406.9	85,139,550.0	2.3	(3.9)	36.0	2.6	7.4	(6.3)
2015	183,616,252.1	74,991,603.7	2.6	(11.9)	35.2	(2.2)	5.6	(24.3)
2016	208,932,109.7	73,789,200.8	13.8	(1.6)	36.2	2.7	5.5	(1.8)
2017	201,059,363.1	71,470,277.8	(3.8)	(3.1)	37.1	2.7	6.1	10.9
2018	199,129,298.5	71,243,902.8	(1.0)	0.3	38.1	2.7	6.6	8.2
2019	211,789,774.7	79,089,551,1	6.4	11.0	39.1	2.6	6.7	1.5

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي والدخل القومي، سنوات مختلفة/*الناتج مع رسم الخدمة.

يتضح من الجدول أعلاه أن متوسط نصيب الفرد من الناتج جيد قياساً الى دول أخرى تبعاً الى التصنيفات الدولية نتيجة لتزايد معدلات نمو الناتج بنسبة تفوق الزيادة في معدلات نمو السكان، وقد سجل معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي مع النفط أرتفاعاً في غالبية الدراسة وتقل عنها معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط. وهذا يعطينا دلائل واضحة لمقدار نمو الناتج المحلي الاجمالي الذي تشكل مساهمة قطاع النفط فيه أكثر من النصف من تكوينه وهذا ما توضحه نسب المساهمة كما مبين في الجدول الآتي:

الجدول (٣): المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في GDP بالعراق
للمدة (2003-2019) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة) *	القطاع النفطي	مساهمة القطاع النفطي%	القطاع الزراعي	مساهمة القطاع الزراعي%	القطاع الصناعي	مساهمة القطاع الصناعي%	قطاع الخدمات	مساهمة قطاع الخدمات%
2003	66,720,097.9	39,514,120.4	59.2	4,718,909.9	7.1	2,849,526.5	4.3	19,637,541.1	29.4
2004	102,235,040.7	56,219,966.4	55.0	5,546,198.2	5.4	1,707,481.2	1.7	38,761,394.9	37.9
2005	103,973,179.6	52,063,617.6	50.1	7,286,558.3	7.0	1,778,844.2	1.7	42,844,159.5	41.2
2006	109,843,734.7	54,882,462.0	50.0	7,597,524.8	6.9	1,953,063.1	1.8	45,410,684.8	41.3
2007	111,961,230.2	59,018,094.5	52.7	5,494,212.4	4.9	2,074,156.4	1.9	45,374,766.9	40.5
2008	121,727,933.4	66,336,338.2	54.5	4,730,388.9	3.9	2,262,579.7	1.9	48,398,626.6	39.8
2009	125,457,241.2	67,752,772.5	54.0	4,898,773.2	3.9	3,063,411.9	2.4	49,742,283.6	39.6
2010	133,436,973.6	68,401,971.5	51.3	5,560,828.4	4.2	3,255,259.2	2.4	56,218,914.5	42.1
2011	143,566,477.0	74,185,744.8	51.7	6,465,656.3	4.5	3,328,647.7	2.3	59,586,428.2	41.5
2012	163,513,290.1	83,805,694.2	51.3	6,019,561.4	3.7	3,396,716.7	2.1	70,291,317.8	43.0
2013	175,683,380.1	86,435,888.5	49.2	7,459,173.9	4.2	3,154,784.4	1.8	78,633,533.3	44.8
2014	179,481,182.9	93,811,856.9	52.3	7,309,017.0	4.1	2,392,649.0	1.3	75,967,660.0	42.3
2015	184,497,573.9	108,624,648.4	58.9	4,613,210.7	2.5	1,976,348.3	1.1	69,283,366.5	37.6
2016	209,986,370.5	135,142,908.9	64.4	4,598,970.6	2.2	2,037,872.5	1.0	68,206,618.5	32.5
2017	202,608,171.1	129,589,085.3	64.0	3,863,223.0	1.9	2,604,310.9	1.3	66,551,551.9	32.8
2018	200,895,628.0	127,885,395.7	63.7	2,854,921.8	1.4	1,988,169.3	1.0	68,167,141.2	33.9
2019	213,528,484.3	132,700,223.6	62.1	6,048,361.4	2.8	2,324,302.2	1.1	72,455,597.1	33.9
متوسط المدة			55.6		4.2		1.8		38.5

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي والدخل القومي، سنوات مختلفة/*الناتج المحلي الإجمالي بدون رسم الخدمة.

نلاحظ من تحليل نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للجدول (٣)، أن القطاع النفطي أستأثر على بقية القطاعات في نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي

خلال مدة الدراسة بمتوسط مدة (55.6%) وكانت النسب متذبذبة وتنحصر بين (49-69%) ورغم تفوق هذا القطاع على بقية القطاعات في الناتج الا إنه لم يحقق ما مرجو منه نتيجة لما تعرضت له انابيبه وخطوطه الناقلة من عمليات التخريب والتآكل بمرور الزمن. ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بأهميته النسبية في الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة وبمتوسط مدة بنسبة (38.5%)، بالرغم من مساهمته الجيدة في الناتج المحلي الاجمالي قياساً بالقطاعات الإنتاجية الا أن الواقع يؤشر ضعف الخدمات كنتيجة حتمية للإهمال وتلكؤ غالبية مشاريع البنى التحتية وذلك لعدة أسباب سنأتي على ذكرها لاحقاَ. أما قطاع الصناعة فأنه لم يشكل الا نسبة متواضعة في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي التي لم تتجاوز في أفضل الأحوال نسبة (4%) وبمتوسط مدة (1.8%) خلال مدة الدراسة، ويعزى ذلك الى المشاكل التي عاناها هذا القطاع منها عمليات السلب والنهب الذي تعرضت له المنشأت الانتاجية بعد عام 2003 ما أدى الى توقف العديد من المصانع والمنشأت الانتاجية التي كانت ترفد السوق بالمنتج المحلي، علاوة على أرتفاع تكاليف انتاج الصناعة الوطنية وهذا ما آثر على أسعارها فينخفض الطلب عليها، فضلاً عن ضعف البنى التحتية مثل شحة الطاقة الكهربائية والمياه أدى الى أنتقال العديد من المصانع العراقية خارج العراق وتقليص بعضها، كما كان لإلغاء التعريفة الكمركية دور في أغراق السوق بالسلع والبضائع المستوردة المنخفضة السعر والكلفة مما أدى الى صعوبة المنافسة... كل تلك الأسباب وغيرها أدت الى انخفاض الانتاجية وصعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الصناعية وهذا ما تدل عليه انخفاض نسب المساهمة في الناتج. وقد شهد القطاع الزراعي إنخفاضاً في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت عام 2003 (7.1%) لتنخفض تدريجياً حتى بلغت عام 2018 (1.4%) وأرتفعت ارتفاعاً طفيفاً عام 2019 بنسبة (2.8%) بمتوسط مدة (4.2%) وتعود أسباب إنخفاض مساهمته جراء المشاكل المتعددة التي عاناها هذا القطاع ومازال يعانيها، منها سوء أستغلال الأراضي الصالحة للزراعة وعدم الأعتماد على التكنولوجيا الحديثة، فضلاً عن انخفاض مناسيب المياه في الأنهر نتيجة نقص في مصادرها مما أدى الى زيادة نسبة الملوحة في المياه وأستعمال طرق الري القديمة، ضعف مكافحة المبيدات الزراعية، سوء توزيع العمالة على الانشطة الزراعية المختلفة وهجرة الكثير منهم نتيجة صعوبة توفير التمويل اللأزم للمشروعات الزراعية، علاوة على ضعف التوعية والأرشاد لدى المزارعين...وغيرها.

مما سبق ذكره أعلاه يؤكد أن النمو الاقتصادي بالعراق يعود الى الريعية الاقتصادية وليس هناك مساهمة فيه للقطاعات الانتاجية، وذلك يعود لضعف الإستراتيجية والرؤى التنموية للتحول من اقتصاد ريعي الى إنتاجي، وضعف الموائمة لخطط التنمية الوطنية بين الإعداد والتنفيذ جراء ضعف المتابعة والتقييم والرقابة.

المبحث الثالث: العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي في العراق

المطلب الأول: دور الإنفاق الاستثماري في النمو الاقتصادي للمدة (2003-2019): أن لزيادة التخصيصات الاستثمارية دور فاعل في النمو القطاعي وإحداث نمو اقتصادي في البلد إذا ما أستغلت بشكل كفوء وفاعل، ويواجه الاقتصاد العراقي ضآلة في اجمالي التخصيصات الاستثمارية الموزعة على القطاعات الاقتصادية وكما مبين في الجدول الآتي:

الجدول (٤): التخصيصات الاستثمارية حسب التوزيع القطاعي خلال المدة (2003-2018)

السنة	التخصيصات الاستثمارية (بالأسعار الثابتة) (مليون دينار) **	قطاع الزراعة	نسبته من المخصص	قطاع الصناعة	نسبته من المخصص	قطاع الخدمات	نسبته من المخصص
2004	15,802,780	743,228	4.7	7,763,170	49.1	7,296,382	46.2
2005	10,670,341	546,819.6	5.1	7,044,381	66.0	3,079,140	28.9
2006	11,030,949	418,163.6	3.8	8,073,135	73.2	2,539,651	23.0
2007	78,26,480	381,889.0	4.9	4,656,040	59.5	2,788,552	35.6
2008	15,982,266	1,340,828.0	8.4	8,215,784	51.4	6,425,654	40.2
2009	8,292,075	899,471.7	10.8	3,748,898	45.2	3,643,706	43.9
2010	15,171,320	1,305,542.0	8.6	6,644,342	43.8	7,221,436	47.6
2011	20,512,883	1,749,184.0	8.5	10,394,585	50.7	8,369,114	40.8
2012	26,549,175	1,680,615.0	6.3	15,911,535	59.9	8,957,025	33.7
2013	35,571,047	1,710,062.0	4.8	19,070,720	53.6	14,790,266	41.6
2014	33,379,252	671,357.7	2.0	15,266,640	45.7	17,441,254	52.3
2015	20,866,374	322,419.6	1.5	11,669,038	55.9	8,874,917	42.5
2016	13,450,112	118,050.1	0.9	10,773,801	80.1	2,558,261	19.0
2017	16,036,274	350,967.6	2.2	12,127,453	75.6	3,557,853	22.2
2018	15,797,152	214,568.0	1.4	11,667,399	73.9	3,915,186	24.8
متوسط المدة			4.9		58.9		36.2

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات: وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، تقارير متفرقة. **عدم توفر بيانات عام 2003، فضلاً عن عدم استكمال بيانات عام 2019 من المصدر لغاية إعداد الدراسة.

يتضمن الجدول (٤) بعض الملاحظات التالية:

١. عدم توزيع التخصيصات الاستثمارية بشكل متوازن على القطاعات الاقتصادية، إذ أستحوذ قطاع الصناعة على الحصة الأكبر من التخصيصات منذ عام 2004 البالغة (7044.3) مليار دينار الى عام 2018 البالغة (11667.3) مليار دينار لكنها لم تكن كافية لزيادة انتاجيته. وكذلك بالنسبة لقطاع الخدمات الذي بلغت تخصيصاته عام 2004 (3079.1) مليار دينار لترتفع عام 2018 الى (3915.1) مليار دينار، وهي غير كافية لإدامة البنى التحتية والفوقية المتهالكة. فيما كانت المبالغ المخصصة الى قطاع الزراعة منخفضة ومتذبذبة بين الأرتفاع والانخفاض فقد بلغت عام 2004 (546.8) مليار دينار فيما إنخفضت عام 2018 البالغة (214.5) مليار دينار وهي غير كافية لتوفير الامن الغذائي.

٢. أن معظم تلك التخصيصات الاستثمارية لم تتجه الى زيادة الأستثمار الصافي بل كانت نوع من الأستثمار الاحلالي، إذ توجهت غالبية التخصيصات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية نحو الأدامة والتأهيل أي جزء كبير من تلك الموارد لا تؤدي الى زيادة الانتاجية الحقيقية.

٣. كما شهد الاقتصاد العراقي بالتوازِ مع انخفاض التخصيصات الاستثمارية انخفاضاً في اجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام في القطاعات الانتاجية، وهذا يعود الى عدم وجود سياسة أستثمار الأموال في أصول ثابتة جديدة أو مستعملة. ويمكن تبيان ذلك من خلال الأستعانة بالجدول الآتي:

الجدول (٥): إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام حسب القطاعات الاقتصادية للمدة (2003-2018) مليون دينار

السنة	اجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام (بالأسعار الثابتة) *	القطاع النفطي	مساهمة القطاع النفطي %	القطاع الزراعي	مساهمة القطاع الزراعي %	القطاع الصناعي	مساهمة القطاع الصناعي %	قطاع الخدمات	مساهمة قطاع الخدمات%
2003	4,252.4	437.3	10.3	416.4	9.8	503.3	11.8	2,895.4	68.1
2004	3,247.6	595.4	18.3	15.1	0.5	277.1	8.5	2,360.0	72.7
2005	11,134.0	2,552.7	22.9	230.3	2.1	78.5	0.7	8,272.5	74.3
2006	16,837.6	2,558.8	15.2	786.9	4.7	3,165.3	18.8	10,326.6	61.3
2007	6,761.0	190.2	2.8	17.6	0.3	161.2	2.4	6,392.0	94.5
2008	20,554.5	131.6	0.6	50.2	0.2	198.2	1.0	20,174.5	98.2
2009	11,254.1	211.8	1.9	11.5	0.1	436.1	3.9	10,594.7	94.1
2010	24,400,333.2	3,030,180	12.4	383,453.6	1.6	126,183.6	0.5	20,860,516.0	85.5
2011	24,989,344.2	4,000,888	16.0	570,456.6	2.3	1,156,332.5	4.6	19,261,667.1	77.1
2012	31,652,831.4	2,757,413	8.7	1,142,152.4	3.6	963,462.8	3.0	26,789,803.2	84.6
2013	41,857,085.7	2,554,345	6.1	148,301.2	0.4	2,088,158.4	5.0	37,066,281.1	88.6
2014	41,150,570.1	3,142,702	7.6	421,297.0	1.0	370,851.6	0.9	37,215,719.5	90.4
2015	30,879,440.0	26,305,809	85.2	46,431.8	0.2	347,959.3	1.1	4,179,239.9	13.5
2016	15,652,411.0	10,496,179	76.1	144,915.2	0.9	194,829.3	1.2	4,816,487.5	30.8
2017	19,653,046.5	13,162,234	67.0	170,923.7	0.9	154,106.5	0.8	6,165,782.3	31.4
2018	17652728.8	11,829,206.5	67.0	157,919.5	0.9	174,467.9	1.0	5,491,134.9	31.1
متوسط المدة			26.1		1.8		4.1		68.5

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، بيانات متفرقة/*تعذر توفر بيانات عام 2019 لغاية اعداد الدراسة.

من تتبع الجدول (٥) المذكور آنفاً وبالاعتماد على مؤشر المتوسطات للقطاعات الاقتصادية نجد أن استثمارات القطاع العام في القطاعات تركزت في قطاع الخدمات وبنسبة (68.5%) من اجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام، يليه قطاع النفط الخام وبنسبة (26.1%)، أما قطاع الصناعة فكانت الاستثمارات فيه منخفضة بنسبة (4.1%)، وكذلك الحال بالنسبة للقطاع الزراعي الاستثمارات فيه نسبة (1.8%) ويعزى ذلك الى عدم وجود سياسة ملائمة لتحويل الأصول النقدية الى أصول انتاجية طويلة الامد. وهذا ما انعكس على معامل رأس المال/ الناتج بالانخفاض كما مبين في الجدول الآتي:

الجدول (٦): إجمالي تكوين رأس المال الثابت ومعامل رأس المال/الناتج
للمدة (2003-2019) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة) (1)	اجمالي تكوين رأس المال الثابت (بالأسعار الثابتة) (2)	معدل النمو لإجمالي تكوين رأس المال الثابت (3)	معامل رأس المال/الناتج (4=2/1)	نسبة الضيق في الطاقة الاستيعابية %
2003	66,398,213.0	5,398,775.2	—	0.08	0.92
2004	101,845,262.4	3,682,390.5	(31.8)	0.04	0.96
2005	103,551,403.4	11,788,961.4	220.1	0.11	0.89
2006	109,389,941.3	17,831,126.8	51.3	0.16	0.84
2007	111455,813.4	7,530,500.0	(57.8)	0.07	0.93
2008	120,626,517.1	21,263,968.0	182.4	0.18	0.82
2009	124,702,847.9	12,418,985.2	(41.6)	0.10	0.90
2010	132,687,028.6	26,558,090.1	113.9	0.20	0.80
2011	142,700,217.0	27,379,586.9	3.1	0.19	0.81
2012	16,2587,533,1	35,033,925.9	28.0	0.22	0.78
2013	174,990,175.0	50,285,093.8	43.5	0.29	0.71
2014	178,951,406.9	52,447,284.7	4.3	0.29	0.71
2015	183,616,252.1	45,528,386.0	(13.2)	0.25	0.75
2016	208,932,109.7	36,593,073.2	(19.6)	0.18	0.82
2017	201,059,363.1	32,004,040.3	(21.5)	0.16	0.84
2018	199,129,298.5	28,147,380.7	(21.1)	0.14	0.86
2019	211,789,774.7	30,075,710.5	6.9	0.14	0.86
متوسط المدة				**0.16**	**0.84**

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، بيانات متفرقة.

نلاحظ من الجدول (٦) هناك تفاوت في اجمالي تكوين رأس المال الثابت بين الأرتفاع والانخفاض في حين أن مؤشر معامل رأس المال الى الناتج والذي نعني به (حجم الاستثمار اللازم لتوليد وحدة واحدة من الدخل) بمعنى مقدار رأس المال اللازم لزيادة الناتج بوحدة واحدة.

قد آشر انخفاضاً شديداً خلال مدة الدراسة وبمتوسط مدة (0.16) وهذا يفسر ضعف الطاقة الاستيعابية بالاقتصاد العراقي، بمعنى أن الاقتصاد العراقي لايمتلك القدرة على تحويل رأس المال النقدي (المالي) الى أصول حقيقية لاسيما الانتاجية منها. أما الضيق في الطاقة الأستيعابية والذي يمثل (مقدار العجز في تحويل الأموال الى أصول انتاجية) فقد آشر أرتفاعاً كبيراً على مدار الدراسة بمتوسط مدة بنسبة (0.84%) وهذا يدل على أن الاقتصاد العراقي يحتاج الى مدة زمنية بعيدة من أجل رفع معدلات الأستثمار وتحقق معدل النمو الاقتصادي المستهدف.

مما سبق ذكره يواجه الاقتصاد العراقي ضعف في الانفاق الاستثماري جراء انخفاض التخصيصات الاستثمارية الموجهة للقطاعات الانتاجية، فضلاً عن عدم الكفاءة في ادار المشاريع

الاستثمارية والذي أدى الى ضعف في تنفيذ المالي للمشاريع الاستثمارية لعدة أسباب تعود الى ضعف أداء الجهات التنفيذية نتيجة للفساد المالي والإداري، التدهور الأمني وآثره في تلكؤ تنفيذ المشاريع وعزوف غالبية المستثمرين عن أستكمال المشاريع، عدم وجود دراسة جدوى اقتصادية لأغلب المشاريع، فضلاً عن أسباب أخرى فنية مثل (ضعف القوة التفاوضية عند التعاقدات، عدم دقة تقدير الكلف التخمينة للمشاريع الاستثمارية، أفتقار العقود الموقعة الى شرط الغرامات الجزائية مما يؤدي الى عدم التزام المتعاقدين بتنفيذ بنود العقود بالمواصفات المتفق عليها...الخ)، وبذلك أن الانخفاض في تنفيذ المشاريع الاستثمارية أدى الى تردي القطاعات الانتاجية، ويمكن تبيان ذلك من خلال الأستعانة بمؤشر الاتجاه العام بالشكل الآتي:

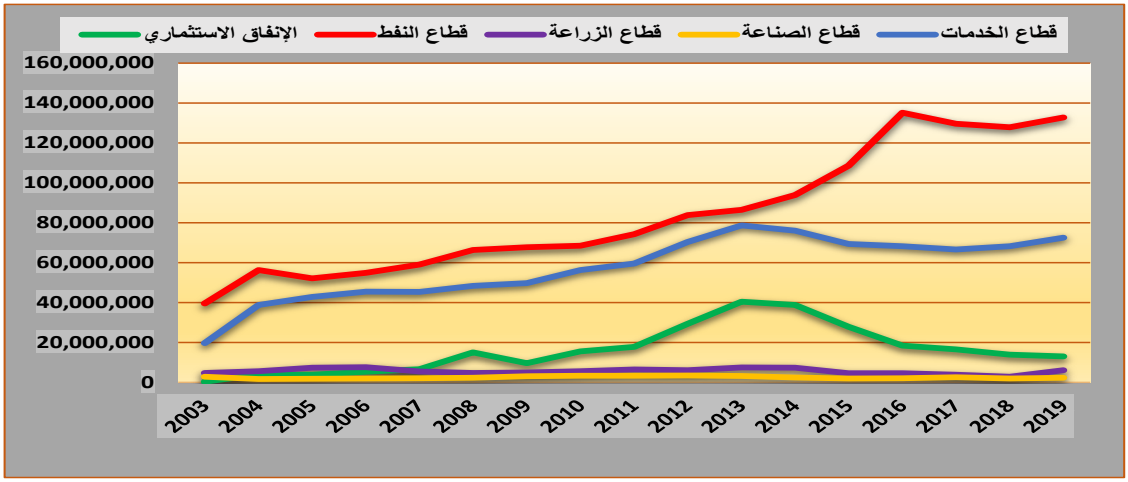

الشكل (١): الاتجاه الزمني لكل من الإنفاق الاستثماري في النمو القطاعي

الشكل: إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (١) و (٣).

يتضح من الشكل أعلاه أن أتجاه الإنفاق الأستثماري يتسم بالتذبذب وهو منخفض، وكذلك الحال بالنسبة لقطاع الخدمات، أما القطاعات الانتاجية (الزراعة، الصناعة) فهي منخفضة في أتجاه نموها ومنخفضة مساهمتها في الناتج نتيجة ضعف مرونة الجهاز الانتاجي وهذا ما قاد الى ضعف عمل المضاعف وانعدام عمل المعجل وتغذية الطلب المحلي المتزايد من السلع الاستهلاكية والاستثمارية من خلال الاستيراد من الدول الأخرى مما ساهم في تسرب عمل مضاعف بإتجاه الاستيراد، بينما يواجه القطاع النفطي أرتفاعاً في إتجاه نموه وهو المساهم الأعلى في الناتج. وبذلك يكون يبين مؤشر الاتجاه العام أن انخفاض الإنفاق الإستثماري ساهم في تردي اتجاه نمو القطاعات الانتاجية ومن ثم على النمو الاقتصادي الحقيقي.

المطلب الثاني. دور الإنفاق الاستثماري في النمو الاقتصادي عام 2020: مما لا شك فيه أن عملية اتخاذ القرارات أو رسم السياسات المستقبلية في المجالات كافة تعتمد على التنبؤات المستقبلية التي تقود الى تقدير وتوقع أكثر الأحتمالات موضوعية لمسار الظاهرة في المستقبل وبيان أتجاهات تطورها ومعدلات نموها والتغيّرات المصاحبة لها (عزيز والبياتي، ١٩٨٥: ٨٧).

وللتنبؤ عدة تعاريف لا تختلف فيما بينها على أنه "أستشراف حالات وسلوك الظاهرة في المستقبل القريب أو البعيد، الذي عادة ما يأخذ تقديراً أو توقعاً للظاهرة في مدة زمنية معينة من المستقبل" (بن والي، ٢٠١٥: ٤)، ويتضمن التنبؤ أسلوبان يختلفان من حيث الاستخدام الأول الأسلوب الكمي الذي يعتمد على الطرق والأساليب الاحصائية، أما الثاني الأسلوب النوعي يعتمد

على الحدس والخبرة في التقدير إذ يتم اللجوء الى هذا النوع من التقدير في الحالات التي لا تتوفر معطيات عن المتغيرات بشكل كافي وله طرق مختلفة أبرزها طريقة الأستقصاء وطريقة دلفي والطريقة الأكثر شيوعاً هي طريقة السيناريوهات (عواد، ١٩٩٨: ٢٠٣). وعلى هذا الأساس، تم الأعتماد على طريقة السيناريوهات المستقبلية لغرض تقدير مرونات النمو القطاعية في العراق بعد عام 2003 ومن ثم التنبؤ بالناتج المحلي الاجمالي.

ولمرونات النمو القطاعية أهمية كبيرة للمخطط الاقتصادي لأنها تمكنه من معرفة المبالغ الاستثمارية اللازمة لغرض النهوض بالقطاعات الاقتصادية الحقيقية أو تلك التي يمكنها أن تنمو بمعدل أكبر من قطاعات أخرى (جعفر، ٢٠٠٩: ٣). وتعرف المرونة بأنها "درجة حساسية أو أستجابة المتغير التابع لأي تغيرات تحدث في المتغير المستقل في فترة زمنية معينة" (Piros & Pinto, 2013: 41).

وتقاس مرونة النمو القطاعية بقسمة نسبة التغيير في معدل نمو القيمة المضافة للقطاع المعني الى نسبة التغيير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويحدد هذا المؤشر درجة التوسع التنموي في كل قطاع أو نشاط إنتاجي مقارنة بالنمو الاقتصادي العام، فإذا كانت مرونة النمو للقطاع أكبر من الواحد الصحيح يعني ذلك أن نسبة التغيير في معدل نمو القيمة المضافة للقطاع المعني أكبر من نسبة التغيير في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، ويعد ذلك دليل على أن هذا القطاع من القطاعات المرنة الصاعدة والمتوسعة، أما إذا كانت مرونة النمو للقطاع أصغر من الواحد الصحيح، تعتبر من القطاعات غير المرنة والهابطة أو المتقلصة (الربيعي، ٢٠٠٤: ٩)[٢].

أولاً. تقدير معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية: قمنا بأستخراج مرونات النمو القطاعية خلال مدة البحث من أجل تقديم أنطباع عام عن مدى التطور الاقتصادي الذي حصل في القطاعات الاقتصادية والوصول الى تقدير معدلات النمو القطاعية لعام 2020 وكالآتي:

الجدول (٧): معدلات ومرونات النمو القطاعية في العراق خلال المدة (2003-2019) %

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	قطاع النفط		القطاع الزراعي		القطاع الصناعي		قطاع الخدمات	
		معدل النمو	مرونة النمو[٣]	معدل النمو	مرونة النمو	معدل النمو	مرونة النمو	معدل النمو	مرونة النمو
2004	53.2	42.3	0.8	17.5	0.3	(40.1)	(0.8)	97.4	1.8
2005	1.7	(7.4)	(4.4)	31.4	18.5	4.2	2.5	10.5	6.2
2006	5.6	5.4	1.0	4.3	0.8	9.8	1.7	6.0	1.1
2007	1.9	7.5	3.9	(27.7)	14.4	6.2	3.3	(0.1)	0.1
2008	8.7	12.4	1.4	(13.9)	(1.6)	9.1	1.0	6.7	0.8
2009	3.1	2.1	0.7	31.6	10.3	35.4	11.4	2.8	0.9

[٢] للتفاصيل أكثر راجع: أحمد ابريهي العلي، (١٩٨٣)، **نمط العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية لأغراض تخطيط التنمية في العراق**، وزارة التخطيط العراقية، ص٤٥.

[3] $Ei = \frac{ri}{rj}$ .....(1)

أذ أن:

Ei: مرونة النمو للقطاع (i)، r: معدل نمو القطاع (i)، rj: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	قطاع النفط		القطاع الزراعي		القطاع الصناعي		قطاع الخدمات	
		معدل النمو	مرونة النمو	معدل النمو	مرونة النمو	معدل النمو	مرونة النمو	معدل النمو	مرونة النمو
2010	6.4	1.0	0.2	13.5	2.1	6.3	1.0	13.0	2.0
2011	7.6	8.5	1.1	16.3	2.1	2.3	0.3	6.0	0.8
2012	13.9	13.0	0.9	(6.9)	(0.5)	2.0	0.1	18.0	1.3
2013	7.4	3.1	0.4	23.9	3.2	(7.1)	(0.9)	11.9	1.6
2014	2.2	8.5	3.9	(2.0)	(0.9)	(24.2)	(11.0)	(3.4)	(1.5)
2015	2.8	15.8	5.6	(36.9)	(13.2)	(17.4)	(6.2)	(8.8)	(3.1)
2016	13.8	24.4	1.8	(0.3)	0.1	3.1	0.2	(1.6)	(0.1)
2017	(3.5)	(4.1)	1.2	(16.0)	4.6	27.8	(7.9)	(2.4)	0.7
2018	(0.8)	(1.3)	1.6	(26.1)	30.9	(23.7)	(29.6)	2.4	(3.0)
2019	6.3	3.8	0.6	111.9	17.8	16.9	2.7	6.3	1.0

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (٣).

نلاحظ من خلال الجدول (٧) أن مدة الدراسة تتوسطها ثلاث مديات زمنية مختلفة في مسارها حسب التطور الأمني والاقتصادي إذ شهدت المدة (2003-2009) عدم الأستقرار الأمني والاقتصادي ومن ثم أنتهت بتداعيات الازمة المالية العالمية وعليه فأن معدلات النمو لايعول عليها، وكذا الأمر بالنسبة للمدة (2015-2019) التي شهدت صدمة مزدوجة أرهاب داعش وتداعيات تدهور أسعار النفط مما يجعل الاحتكام الى معدلات النمو المستخرجة تعطينا صورة غير واقعية. فيما كانت المدة (2010-2014) الأكثر أستقراراً من الناحية الأمنية والإقتصادية التي بنى عليها تحليلنا للنمو القطاعي والمرونات. اذ شهدت تلك المدة استقراراً في أسعار النفط مما انعكس آثره ايجاباً على معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي فبلغت معدلات النمو مستويات مستقرة، وهذا ما يعزز تحسن معدلات نمو القطاعات الاقتصادية بالرغم من نموها المتذبذب بين الأرتفاع تارة والأنخفاض تارة أخرى. وينطبق الأمر على مرونات النمو القطاعية (بالقيمة المطلقة) فقد سجل قطاعي النفط أرتفاع في مرونته تجاوزت 1% وهذا يعني إنه من القطاعات الصاعدة والمتوسعة، أما قطاع الزراعة فكانت مرونته متفاوتة وهو يصنف ضمن القطاعات غير المتوسعة وذلك لإهمال هذا القطاع وعزوف بعض الأفراد عن العمل في الزراعة بالرغم من الدعم الحكومي مثل المبادرة الزراعية ومبادرة البنك المركزي، أما مرونة النمو لقطاعي الصناعة فشهدت إنخفاضاً في مرونته وهي أقل من ١% عدا عام 2014 ويعد من القطاعات الهابطة غير المتوسعة، فيما تجاوزت مرونة نمو قطاع الخدمات ١% عدا عام 2011 وهو يعد من القطاعات الصاعدة نوعاً ما.

ونظراً لأهمية معاملات مرونات النمو في تحديد البدائل المقترحة للقطاعات الاقتصادية التي تم أستخراجها أستناداً الى معدلات النمو التي حققتها القطاعات خلال مدة الدراسة من أجل أن يتسنى لنا معرفة الوزن النسبي لكل قطاع مستقبلاً لذا تم تقديم ثلاث سيناريوهات مقترحة لمعدلات النمو الاقتصادي {سيناريو متشائم (3%)، سيناريو طبيعي (6%)، سيناريو متفائل (10%)}، التي تم بناءها أستناداً الى التطورات المحتملة في السوق النفطية ، فضلاً عن الأخذ بنظر الأعتبار

القدرات الإنتاجية غير النفطية للعراق. وبما أن معدل نمو السكان في العراق يتراوح بين (2.5%-3%) خلال مدة الدراسة لذلك فأن معدل النمو الايجابي الذي يسهم في رفع معدل نمو حصة الفرد من الدخل يجب أن يكون أعلى من (3%)[٤] لذلك كان البديل المتشائم يقترح معدل نمو (3%) بأعتبار أن نمو حصة الفرد ستكون صفر. والجدول اللاحق يوضح معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية ضمن السيناريوهات والبدائل الثلاث ونبغي من خلالها التوقع بمعدلات النمو الاقتصادي حسب ما جاء به نموذج هارود-دومار وكالآتي:

الجدول (٨): معدلات نمو القطاعات الاقتصادية وفقاً لمرونات النمو في ظل ثلاث بدائل مقترحة لمعدلات النمو[٥]

القطاعات الاقتصادية	معدل النمو المركب (2019-2005)	مرونة النمو (2019-2005)	السيناريو المتشائم (%3)	السيناريو الطبيعي (%6)	السيناريو المتفائل (%10)
القطاع النفطي	5.5	1.2	3.6	7.2	12
قطاع الزراعة	0.5	0.1	0.3	0.6	1
قطاع الصناعة	1.9	0.4	1.2	2.4	4
قطاع الخدمات	4.0	0.9	2.7	5.4	9
الناتج المحلي الاجمالي	4.7	1	3	6	10
معدل نمو السكان %			3	3	3
معدل النمو في نصيب الفرد			0	3	7

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (٧).

الافتراضـــات
- **سعر الصرف عند 1182 لكل دولار.**
- **إنخفاض أسعار النفط العالمية الى حدود 30$ فما دون**
- **أستمرار تداعيات أزمة كورونا الجانحة**

من خلال الامعان في الجدول (٨) يظهر لنا توقعات النمو القطاعي متباينة وهي كالآتي:

السيناريو المتشائم وفق البديل (3%): وفق هذا ستحقق القطاعات بدءاً بالقطاع النفطي (٣,٦%)، وقطاع الزراعة (٠,٣%)، وقطاع الصناعة (١,٢%)، وقطاع الخدمات (٢,٧%) ويمكن أعتباره معدل النمو الفعلي (الحقيقي).

السيناريو الطبيعي وفق البديل (6%): ستحقق القطاعات بدءاً بالقطاع النفطي (7.2%)، وقطاع الزراعة (0.6%)، أما قطاع الصناعة (2.4%)، وقطاع الخدمات (5.4%) ويمكن أعتباره معدل النمو الطبيعي.

---

[٤] معدل النمو في حصة الفرد من الدخل = معدل النمو الاقتصادي – معدل نمو السكان .

[5] $g_i = E_i \times R^*_{GDP}$ .....(2)

إذ يمثل: g_i : معدل نمو القطاع (i)، E_i : مرونة نمو القطاع (i)، R^*_{GDP} : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المستهدف.

لتفاصيل أكثر راجع: رامي شامي وآخرون (٢٠١٢)، **نموذج لتحليل مؤشرات سوق العمل وإعداد توقعات بشأنها**، صندوق النقد الدولي، ادارة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، ص٢-١٧.

السيناريو المتفائل وفق البديل (10%): ستحقق القطاعات معدل نمو مختلفة إذ ستحقق القطاعات بدءاً بالقطاع النفطي (12%)، وقطاع الزراعة (1%)، وقطاع الصناعة (4%)، وقطاع الخدمات (9%) وإذا أستقر الاقتصاد عند ذلك فهو معدل النمو المرغوب به.

أما معدل نمو حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي الذي يعكس المستوى المعاشي لأفراد المجتمع فقد بلغ في السيناريو المتشائم (0%) وهذا يعني أن الاقتصاد العراقي سيشهد حالة ركود أقتصادي، أما السيناريو الطبيعي فان معدل نمو حصة الفرد بلغ (3%) متدنية ولا تتناسب مع ريعية الاقتصاد، بينما البديل المتفائل بلغ (7%)، لذا على صانعي السياسات الاقتصادية زيادة تخصيصات الإنفاق الاستثماري للقطاعات الهابطة لغرض رفع معدلات الأستثمار وتحقيق معدل نمو لنصيب الفرد الواحد من الناتج يتجاوز (7%).

ثانياً. تقدير الناتج المحلي الإجمالي: في ظل مرونات النمو المستخرجة ومعدلات النمو المقترحة والناتج المحلي الاجمالي لآخر سنة، تم التوصل الى ثلاث بدائل مقترحة لنمو GDP لعام 2020 كما مبين في الجدول:

الجدول (٩): التنبؤ بالناتج المحلي الاجمالي ضمن السيناريوهات المقترحة مليون دينار

القطاعات الاقتصادية	الناتج المحلي الاجمالي لعام 2019	الناتج المحلي الاجمالي المتوقع لسنة 2020		
		البديل الاول (3%)	البديل الثاني (6%)	البديل الثالث (10%)
القطاع النفطي	132,700,223.6	137,477,431.6	142,254,639.7	148,624,250.4
قطاع الزراعة	6,048,361.4	6,066,506.4	6,084,651.6	6,108,845.0
قطاع الصناعة	2,324,302.2	2,352,193.8	2,380,085.4	2,417,274.3
قطاع الخدمات	72,455,597.1	74,411,898.2	76,368,199.3	78,976,600.8
الناتج المحلي الاجمالي	213,528,484.3	220,308,030.0	227,087,576.0	236,126,970.5

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (٨).

يتضمن الجدول أعلاه التنبؤ بقيمة GDP كونه أحد المؤشرات التي تعبر عن مستوى الاداء الاقتصادي للدولة بالمستقبل، وأن تحليل نمو الناتج وهيكله القطاعي يساعد في معرفة أماكن الضعف بهدف معالجتها. وقد أظهرت القيم التنبؤية للناتج المحلي الاجمالي وفق البدائل الثلاث: المسار الأول سيبلغ الناتج مقدار (220308) مليار دينار، أما المسار الثاني سيبلغ الناتج مقدار (227087) مليار دينار، بينما المسار الثالث سيبلغ الناتج مقدار (236126) مليار دينار. ووفق ذلك جاء السيناريو التنبؤي للناتج المحلي الاجمالي ليرسم مسار النمو الاقتصادي ونتوقع أن القيود على الإنفاق الاستثماري جراء الأزمات العالمية صدمتي وباء كورونا وأنخفاض أسعار النفط ستعوق أنجاز المشاريع الاستثمارية لعام 2020 وأنعكاسها على معدلات النمو القطاعية ومن ثم

على الناتج ومن المتوقع أن يحقق الاقتصاد العراقي معدل نمو فعلي دون ناتج الاستخدام الكامل. وهذا يعزز ضعف الكفاءة بأستخدام الموارد المالية مما جعل الاقتصاد العراقي يتسم بإنخفاض الكفاية الحدية لرأس المال أي أرتفاع النفقات الانتاجية مقارنة بالمردود الاقتصادي، مما أدى الى ضعف البنية القطاعية والاختلال في هيكل الانتاج، ومن ثم صعوبة تحقيق معدلات النمو ناتجة عن زيادة فعلية في الانتاج. ووفق ذلك لابد للمخطط الاقتصادي من تقدير معامل رأس المال لكل قطاع وبما يتفق مع زيادة الناتج، وأن يتجه التركيز صوب زيادة التخصيصات الاستثمارية للقطاعات الانتاجية لتحقيق التوازن بين قطاعاته الاقتصادية والوصول الى معدل النمو الاقتصادي المستهدف.

الاستنتاجات:

١. تبين لنا ضعف دور الإنفاق الاستثماري في النمو الاقتصادي في العراق نتيجة طبيعية عن عدم الكفاءة في استخدام الانفاق العام جراء انخفاض التخصيصات الاستثمارية الموجهة للقطاعات الانتاجية، وبذلك تم دحض فرضية البحث.

٢. من المتوقع أن يحقق الاقتصاد العراقي معدل نمو فعلي عام 2020 وهو من النوع العابر، وذلك للركود التي يعيشه الاقتصاد العراقي جراء صدمتي إنخفاض أسعار النفط من جهة ووباء كورونا من جهة ثانية.

٣. أظهرت حركة النمو القطاعي نمو قطاع النفط بشكل كبير مما جعله يساهم بما يقارب (50%) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض نمو القطاعات الانتاجية ومحدودية مساهمتها في الناتج خلال المدة (2003-2019) وبالتالي أن النمو الاقتصادي ناتج عن الريعية وغير متولد عن القطاعات الانتاجية المدرة للدخل.

٤. إنخفاض الدور المحوري لمضاعف الانفاق الحكومي في تحقيق النمو الاقتصادي وإنعدام عمل المعجل في العراق لأسباب عديدة منها ضعف مرونة الجهاز الانتاجي، وقناة التسرب المتمثلة بالأستيراد.

٥. ضعف الاستثمار الحكومي في رأس المال المادي في القطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة) وهذا ما انعكس على انخفاض اجمالي تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد العراقي.

٦. تبين لنا إنخفاض معامل رأس المال الى الناتج ومحدودية الطاقة الاستيعابية مما يجعل الاقتصاد العراقي يحتاج الى آمد زمني بعيد من أجل زيادة الطاقة الأستيعابية للأستثمار وزيادة معدلات الأستثمار والوصول الى معدل النمو المستهدف.

٧. أن ضيق القدرة الاستيعابية في الاقتصاد العراقي الناتجة عن الفجوتين الداخلية والخارجية سيتولد عنها عبء مالي على الموازنة العامة في تغطية تكاليف رأس المال الأجنبي الداخل من ثم أستمرار تدفق الإنفاق التشغيلي على حساب تخفيض الإنفاق الانتاجي.

٨. عدم وجود أولويات في الأستثمار وفق ذلك أن التخصيصات الاستثمارية الحكومية تتوزع قطاعياً بشكل بعيد عن تحقيق النمو وذلك لضعف تنفيذ الأستثمارات لعدة أسباب منها سوء الوضع الأمني، الفساد المالي والإداري، أفتقار أغلب المشاريع الى دراسة الجدوى الاقتصادية، وكثرة المشاريع الوهمية... الخ.

٩. خلو الاستراتيجيات التنموية من آلية واضحة للتحول من اقتصاد ريعي الى اقتصاد إنتاجي تشارك فيه القطاعات الانتاجية بالنمو، فضلاً عن الافتقار الى ستراتيجية صناعية "أستراتيجية احلال الواردات"، وهذا ما أدى الى ضعف تنفيذ خطط التنمية الوطنية علاوة على ضعف المتابعة التقييم والرقابة وعدم وجود التغذية الراجعة.

١٠. أكتشف الباحثان من خلال مجريات البحث وجود علاقة سببية بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي والتي يحتاج الى تبيانها بالأسلوب الكمي والذي سوف تحظى بأهتمامنا مستقبلاً في دراسات أخرى من أجل تناولها بشكل أكثر تعمقاً.

المقترح الاستراتيجي: يسعى البحث عبر هذا المقترح على الأيفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية وأستدامة النمو، ويمكن اللجوء آليه حال توفر المستلزمات المادية والمعنوية مع توفر البيئة الملائمة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني بما يسهم في بناء الاقتصاد العراقي، الذي ندرجه بالمخطط الآتي:

المخطط (٢): الخطة الانمائية الاقتصادية الوطنية

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

أ. الكتب:

١. أحمد، دريد محمد، (٢٠١٦)، الأستثمار -قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان.
٢. بركات عبد الكريم صادق، (بلا)، الاقتصاد المالي، منشأة المعارف للنشر، الأسكندرية.
٣. بن قانة، اسماعيل محمد، (٢٠١٢)، اقتصاد التنمية (نظريات-نماذج-استراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.
٤. بن قدور، أشواق، (٢٠١٣)، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي-دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة ١٩٦٥-٢٠٠٥، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٥. داود، حسام علي، أيمن أبو خضير، مصطفى سلمان، (٢٠٠٠)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
٦. السامرائي، هناء عبد الغفار، (٢٠٠٢)، الأستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين نموذجاً، منشورات بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد.
٧. ساموبلسون، وليام، بول، نوردهاوس، مايكل ج، ماندل، (٢٠٠٦)، الاقتصاد، الطبعة الثانية، ترجمة: هشام عبد الله، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٨. شقير، لبيب، (١٩٨٨)، تاريخ الفكر الاقتصادي، المكتبة العالمية للكتاب الجامعي، بيروت.
٩. عبد الرضا، نبيل جعفر، (٢٠١٣)، في مواجهة التخلف، الطبعة الأولى، شركة الغدير للطباعة والنشر، البصرة.
١٠. عبد الله، خبابة، (٢٠١٤)، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.
١١. عجمية، محمد عبد العزيز، أيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، (٢٠٠٨)، التنمية الاقتصادية، مطبعة البحيرة، الأسكندرية.
١٢. عريقات، حربي محمد موسى، (٢٠٠٦)، مبادئ الاقتصاد-التحليل الكلي، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
١٣. العمر، صلاح نجيب، (١٩٨١)، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، العراق.
١٤. عمرو محي الدين، (١٩٧٥)، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة.
١٥. العنبكي، عبد الحسين محمد، (٢٠١٨)، الفجوات الثلاث متلازمة التنمية الاقتصادية الضائعة، الطبعة الاولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان.
١٦. عواد، علاء الدين، (١٩٩٨)، القياس الاقتصادي، الطبعة الأولى، مطبعة دار الشرق، الدوحة.
١٧. القريشي ٢، علي حاتم، (٢٠١٧)، اقتصاديات التنمية، ط ١، حوض الفرات، النجف الأشرف.
١٨. القريشي ٣، مدحت، (٢٠٠٧)، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
١٩. القريشي، مدحت، (٢٠١١)، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

٢٠. كميل، حبيب، (٢٠٠١)، من النمو والتنمية الى العولمة، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت.
٢١. مجيد، هلال ادريس، (٢٠١٨)، الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة.
٢٢. المحجوب، رفعت، (١٩٧١)، المالية العامة (النفقات العامة)، ج ١، ط ١، دار النهضة العربية، القاهرة.
٢٣. محي الدين، عمرو، (٢٠٠٠)، أزمة النمور الأسيوية-الجذور والآليات والدروس المستفادة، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر، القاهرة.
٢٤. مصطيفى وسانية، عبد اللطيف، عبد الرحمن، (٢٠١٤)، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
٢٥. معروف، هوشيار، (٢٠٠٥)، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
٢٦. الموسوي، عبد الوهاب محمد، (٢٠١٦)، الأزمة الأسيوية-اشكالية النظام الدولي الجديد، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
٢٧. ناصف، ايمان عطية، (٢٠٠٨)، النظرية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
٢٨. ناشد، سوزي عدلي، (٢٠٠٦)، المالية العامة (النفقات العامة-الايراد العام-الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، حلب.
٢٩. الوادي والعساف، محمود حسين، أحمد عارف، وليد أحمد صافي، (٢٠١٣)، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

ب. الرسائل والأطاريح الجامعية:

١. بخيت، علي إبراهيم، (٢٠٠٢)، فجوة الموارد التمويلية وآثرها في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني للمدة (١٩٨١-١٩٩٨)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية.
٢. بن والي، سميرة، (٢٠١٥)، مقارنة بين الطرق الحديثة للتنبؤ بالمبيعات وكيفية قياس جودة التنبؤ- دراسة حالة مجمع تربية الدواجن للغرب، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير/ جامعة عبد الحميد بن باديس.

ج. لبحوث والدراسات العلمية:

١. جعفر، علاء الدين، (٢٠٠٩)، مرونات النمو القطاعية وإعادة توزيع الاستثمارات في ظل نموذج متعدد البدائل للنمو في الناتج المحلي الاجمالي، وزارة التخطيط، دائرة الاستثمار الحكومي، بحث متاح على الموقع الالكتروني https://mop.gov.iq، استرجع في ٢٠١٠/٣/٢٠.
٢. حسين وموسى، كريم سالم، حيدر طالب، (٢٠١٧)، محددات النمو الاقتصادي في العراق: دراسة قياسية للمدة (١٩٧٠-٢٠١٦)، بحث متاح على الموقع http://qu.edu.iq/repository، أسترجع في ٢٠٢٠/٣/١٥.
٣. سبع، أحمد، (٢٠١٦)، دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد (٧).
٤. السواعي، خالد محمد، (٢٠١٢)، معوقات النمو الاقتصادي في الأردن، مجلة دورية الادارة العامة، المجلد (٥٢)، العدد (٢).

٥. شامي، رالف، ياسر ابديع، البرتو بيهار، (٢٠١٢)، نموذج لتحليل مؤشرات سوق العمل وإعداد توقعات بشأنها، صندوق النقد الدولي، ادارة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى.
٦. عثمان وآخرون، سعد محمد، (٢٠٠١)، آلية عمل نموذج الفجوات الثلاث في الاقتصاد العراقي، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (٣٧).
٧. عزيز والبياتي، وليد، طاهر، (١٩٨٥)، التنبؤات الاقتصادية ودورها في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي، مجلة الوحدة الاقتصادية، عمان، العدد (أ).
٨. العلي، احمد أبريهي، (١٩٨٣)، نمط العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية لأغراض تخطيط التنمية في العراق، وزارة التخطيط العراقية، بغداد.
٩. الربيعي، فلاح خلف علي، (٢٠٠٤)، تقييم تجربة التنمية الصناعية في العراق "للفترة ١٩٧٥-١٩٩٠"، بحث متاح على الموقع الالكتروني https://mpra.ub.uni-muenchen.de، أسترجع في ٢٠٢٠ /١/٢٢.
١٠. نسيمة ويوسف، جلولي، صوار، (٢٠١٧)، تأثير الأستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة قاسية على دول المغرب العربي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٤، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية.
١١. ياسر، صالح، (٢٠١٨)، الخصخصة والاصلاحات الاقتصادية خيبات العقيدة ورهانات الواقع (من المجرد الى الملموس بعض تجارب الخصخصة على الصعيد العالمي-أسيا)، متاح على الموقع الالكتروني https://www.iraqicp.com/، استرجع في ٢٠٢٠/٥/٣٠.

د. التقارير الرسمية والمنشورات

١. قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦.
٢. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي والدخل القومي، سنوات مختلفة.
٣. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، تقارير مختلفة.
٤. جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات غير منشورة.

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Kojo, Naoko C. (2015), Demystifying Dutch Disease, journal of international commerce, Economics and policy, vol.(6), No.(2).
2. Todaro & Smith, Michael p., Stephen C. (2012), Economic development, eleventh edition, library of congress cataloging in publication data , New York, USA.
3. Piros & Pinto, Christopher D., Jerald E. (2013), Economics for investment decision makers, published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, USA. Published simultaneously in Canada.